

نظرة عامة على الاقتصاد المصري

يمثل عام ٢٠١٣ نقطة تحول جديدة في تاريخ مصر. حيث شهدت البلاد خلال هذا العام الموجة الثانية من التغييرات السياسية، وقد اتسمت في طياتها برغبة المصريين في استقرار الأوضاع. ونحن في بادئة الطريق نحو الاستقرار السياسي، نصبو جميعاً نحو التركيز على تحقيق الانتعاش الاقتصادي لمستقبل أكثر إشراقاً. وهذا الأمر لن يتأتى إلا بإقرارنا بالمصاعب الاقتصادية التي تواجه البلاد كخطوة أساسية نحو التحرك إلى الأمام.

احتفظ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر بنفس معدلاته السابقة مسجلاً ٢.١%. وانخفضت نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٤% عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٦% عام ٢٠١٢، وصعدت معدلات البطالة لتصل إلى ١٣.٤%، وارتفع العجز في الموازنة ليصل إلى ١٣.٧%. وبلغت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٣% في يونيو ٢٠١٣. وسجل العائد على أدوات الدين المحلي أعلى معدلاته في يونيو ٢٠١٣. وانخفضت قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ١٢% خلال العام؛ وارتفعت معدلات التضخم لتصل إلى ١١.٧%.

تعرض الاقتصاد المصري لانخفاض في التصنيف الائتماني لثلاث مرات متتالية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣، وبالتالي انخفاض التصنيف الائتماني للبنوك المصرية مما أثر سلباً على مستوى الجدارة الائتمانية لمصر والمؤسسات العاملة بها لدى العالم الخارجي في هذه الفترة. وقد عاود التصنيف الائتماني إلى الارتفاع درجة واحدة خلال النصف الثاني من العام مع بزوغ بوادر الاستقرار السياسي في مصر.

إن الشعور بالتفاؤل السائد حالياً لدى العديد من المصريين تجاه مستقبل مصر الاقتصادي لم يأت من فراغ، حيث من المستهدف تحسن نسبة العجز في الموازنة لتصل إلى ١١% في عام ٢٠١٤. وقد شهد العائد على أدوات الدين المحلي هبوطاً سريعاً خلال النصف الثاني من ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يساهم تدفق المساعدات الخارجية والاستثمارات في زيادة تدفق العملات الأجنبية. وبدأت احتياطات البنك المركزي المصري في الزيادة لتصل إلى ١٧ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٣ بفضل تلك المساعدات. كما انخفضت قيمة التأمين على الدين السيادي المصري بالعملة الأجنبية مسجلاً ٥٧٩ نقطة مع وضوح ملامح خارطة الطريق.

وقد نجح القطاع المصرفي المصري بمستوى عالي من المرونة في مواجهة تحديات الأوضاع الاقتصادية حيث انخفض متوسط معدل القروض إلى الودائع ليصل إلى ٤٤% في عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ٤٨% في عام ٢٠١٢. وفي ظل تراجع الطلب على القروض، اتجهت البنوك المحلية إلى استثمار فائض السيولة لديها في أدوات الدين المحلي وقد سجل معدل نمو إجمالي القروض على المستوى القومي نسبة ٦% في أكتوبر ٢٠١٣ بينما سجل إجمالي الودائع نمواً بمعدل ١٤% في نفس الفترة.

وقد شهد هذا العام استقرار في عملية تحويل الودائع بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية (وهي الظاهرة المعروفة باسم الدولار) حيث سجلت تلك العمليات نسبة ٢٤% من إجمالي الودائع. ومن الجدير بالذكر قيام البنك المركزي المصري بتعديل سعر الكوريدور أربعة مرات خلال عام ٢٠١٣. حيث ارتفع السعر في الربع الأول من العام بمقدار ٥٠ نقطة، تلاه انخفاضاً لثلاث مرات متتالية في الربع الثالث والرابع بمقدار ٥٠ نقطة في كل مرة، ويمثل ذلك صافي انخفاض قدره ١٠٠ نقطة مقارنة بعام ٢٠١٢. ويهدف البنك المركزي بهذا الانخفاض إلى زيادة معدل نمو الاستثمار والإقراض للقطاع الخاص.

ولتنشيط وإنعاش الحالة الاقتصادية للبلاد، قامت الحكومة الانتقالية بضخ ٣٠ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠١٣ مستهدفة الاستثمار في مشروعات للبنية التحتية، ومن المستهدف أن تقوم الحكومة بضخ حزمة أخرى في الأثل عام ٢٠١٤ لدفع وتعزيز الاقتصاد على المدى القصير. وتعتبر هذه المبادرات من أهم دوافع تأكيد الشعور بالتفاؤل لدى الكثير من المصريين اليوم.

حقق البنك أداءً ماليًا قويا خلال عام ٢٠١٣ مسجلا أرقاما قياسية. بلغ صافي الربح المجمع ٣ مليارات جنيه مصري بنهاية عام ٢٠١٣ بزيادة قدرها ٣٥% عن عام ٢٠١٢. وبلغ صافي ربح البنك 2.6 مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها 19% عن عام ٢٠١٢. وقد حقق البنك صافي دخل قدره 6.8 مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها 27% عن عام ٢٠١٢.

بلغ صافي الدخل من العائد ٥.١ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ٢٩% عن عام ٢٠١٢. وقد لعب صافي الدخل بخلاف العائد دورا أساسيا في أداء البنك في عام ٢٠١٣ خاصة مع استمرار انخفاض السيولة في العملة الأجنبية، حيث سجل الدخل من الأتعاب والعمولات من خدمات التمويل التجاري وتوفير العملة الأجنبية أعلى معدل نمو له في الأربع سنوات المنصرمة ليسجل ١.٤ مليار جنيه مصري. وسجل إجمالي صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ١.٢ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠١٣ بمعدل نمو قدره ٤٢% بالمقارنة بعام ٢٠١٢.

وبالرغم من انخفاض أسعار العائد في السوق المصري بوجه عام، فقد نجح البنك في الحفاظ على أدائه والذي تؤكد مؤشرات الأداء المالية الرئيسية للبنك وخاصة صافي هامش العائد. فقد ارتفع العائد على متوسط حقوق الملكية المجمع (ROAE) ليسجل ٢٦.٥% بنهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٢.٩% في عام ٢٠١٢ (قبل توزيعات الأرباح). حقق معدل العائد على متوسط الأصول المجمع (ROAA) ٢.٩% بنهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢.٥% في عام ٢٠١٢. واصل صافي هامش العائد (NIM) الارتفاع مسجلا ٥.٣٦% بزيادة قدرها ٦٢ نقطة عن عام ٢٠١٢، وذلك بفضل جهود الإدارة في إعادة تسعير القروض ذات الفائدة المتغيرة لتعكس بشكل أفضل مخاطر الائتمان. وقد انخفض معدل التكلفة بالنسبة للدخل (Cost-to-income-ratio) ليسجل ٢٦% مقارنة بـ ٢٨% في ٢٠١٢، وهو أقل معدل له في الخمس سنوات الأخيرة.

سجلت محفظة القروض زيادة قدرها ١.٢ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٣% عن عام ٢٠١٢ لتبلغ ٤٥.٦ مليار جنيه مصري، وذلك في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي. وقد نجحت إدارة البنك في الحفاظ على هامش الربحية مسجلا أعلى ارتفاع في العائد على القروض (٩٤ نقطة) مقارنة بأقرب منافسيه. سجلت حصة البنك على المستوى القومي للقروض ٨.٢٧% في أكتوبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨.٥٨% في نهاية عام ٢٠١٢ وجاء ذلك التزاماً بسياسة إدارة البنك للحفاظ على ربحية وجودة محفظة القروض.

وحقق إجمالي الودائع نموا كبيرا بنهاية عام ٢٠١٣ حيث زادت بمقدار ١٨.١ مليار لتصل إلى ٩٦.٩ مليار جنيه مصري بنهاية العام، بزيادة قدرها ٢٣% عن عام ٢٠١٢. وقد سجل البنك أعلى معدل لنمو الودائع مقارنة بأقرب منافسيه، وهذا نتيجة لزيادة حجم الودائع بالعملة المحلية وخاصة الودائع بأجل، والودائع تحت الطلب، وودائع التوفير. وقد سجلت حصة البنك من الودائع على المستوى القومي زيادة قدرها ٤٠ نقطة خلال عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٧.٦٣% في أكتوبر ٢٠١٣.

قامت إدارة البنك خلال عام ٢٠١٣ بتطبيق مؤشر مالي جديد لتقييم الأداء "معدل العائد على رأس المال مرجح بدرجة الخطورة" (RAROC) كمؤشر موحد لقياس الأداء. ويعبر هذا المؤشر عن التكلفة الحقيقية لرأس المال المستخدم مما يساعد إدارة البنك على تعظيم العائد والاستخدام الأمثل لرأس المال.

حافظ البنك على مركزه المالي القوي وعلى القاعدة الرأسمالية في عام ٢٠١٣ وهو ما انعكس على معيار كفاية رأس المال الذي سجل ١٣.٥٥% (قبل توزيع الأرباح) وعلى معدلات السيولة وفقاً لتعليمات البنك المركزي، مما يمكن البنك من مواجهة كافة الظروف الاقتصادية المتغيرة.



تقرير مجلس الإدارة - ديسمبر ٢٠١٣ | صفحة 2 من 11

Head Office

المركز الرئيسي

وعلى الصعيد التنافسي، أكد البنك التجاري الدولي مركزه الريادي في القطاع المصرفي المصري محققاً أعلى معدل نمو لمحفظة الودائع، وإجمالي الأصول، وكذلك أعلى معدل نمو سنوي للدخل مقارنة بأقرانه محلياً في القطاع المصرفي. وبوجه عام، نجحت إدارة البنك في تحقيق معدلات للربحية تجاوزت في مجملها أرقام الموازنة المعتمدة لعام ٢٠١٣. وتتطلع إدارة البنك إلى استعادة نمو النشاط المصرفي الرئيسي مع بوادر الانتعاش الاقتصادي بعودة الاستقرار للمشهد السياسي في ٢٠١٤.

الإدارة الرشيدة للمخاطر والحفاظ على جودة الأصول

ساهمت الإدارة الرشيدة للمخاطر والالتزام بالمعايير السليمة في تقييمها والتي تُعد من أبرز ملامح ثقافة البنك التجاري الدولي والتي ساهمت في نجاحه لاجتياز العديد من التحديات في الفترة السابقة. حيث تتبنى إدارة البنك مفهوم تكوين المخصص لمقابلة النقص المحتمل في قيم بعض الأصول - أي عند عدم الحاجة إليه - بينما يُعد استخدامه ونفعه هو إعدام فعلي للأصول التي تحققت خسارتها. وفي ضوء الوضع الاقتصادي الحالي وتأثير الاضطرابات السياسية على قطاعات عديدة خلال الثلاث سنوات السابقة، فقد ارتأت إدارة البنك ضرورة تطبيق بعض الإجراءات اللازمة والتي تعكس الوضع الاقتصادي الحالي، ومن أهمها تخفيض التصنيف الائتماني لبعض القطاعات. ومن هذا المنطلق، قام البنك بتكوين عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان بقيمة ٩١٥ مليون جنيه كإجراء وقائي لمواجهة تباطؤ الانتعاش الاقتصادي وخاصة لتلك القطاعات. وتحفظ محفظة القروض بالبنك بجودة أصولها حيث تمثل القروض المنتظمة والممنوحة لكبرى الشركات الشريحة الأكبر من المحفظة. لذلك، فإن معدل النمو المحدود للقروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض والذي بلغ ٣٣ نقطة أدى إلى ارتفاع طفيف في نسبة تلك القروض مسجلة ٣.٩٦% من إجمالي المحفظة بنهاية عام ٢٠١٣. وتعكس تلك المؤشرات نجاح إدارة البنك الرشيدة للمخاطر، وتؤكد تميز البنك التجاري الدولي في القطاع المصرفي المصري في الحفاظ على جودة أصوله وقوة محفظته الائتمانية.

القطاع المؤسسي

بلغ صافي أرباح قطاع الخدمات المصرفية للمؤسسات ٢.٢ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ٨٩% عن عام ٢٠١٢، وذلك نتيجة لزيادة صافي الدخل من العائد، وتميز أداء نشاط التمويل التجاري، وقدرة البنك على توفير النقد الأجنبي لعملاء القطاع، مع التحكم في معدل نمو المصروفات. وقد ساهم نشاط القطاع في تحقيق ٦٩% من إجمالي أرباح البنك لعام ٢٠١٣، حيث قامت إدارة القطاع المؤسسي بالتركيز على فاعلية الأداء وتحسين هامش صافي العائد بزيادة الحد الأدنى لسعر الإقراض مسجلة بذلك نمواً في معدل العائد على القروض قدره ٣٨ نقطة مقابل الحد من نمو المصروفات والذي سجل نمواً قدره ٦%.

قطاع التجزئة المصرفية

بلغ صافي أرباح قطاع التجزئة المصرفية ٩٠٠ مليون جنيه مصري في عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ١١% عن عام ٢٠١٢. وتمثل ربحية هذا القطاع ٣١% من إجمالي أرباح البنك بنهاية عام ٢٠١٣. حيث نجح القطاع في اجتذاب ودائع بالعملة المحلية بلغت قيمتها ١١.٩ مليار جنيه مصري عن طريق تقديم مميزات مبتكرة لحساب التوفير. حيث تم إطلاق حساب حماية وتأمين "Save and Safe" في عام ٢٠١٣، والذي يقدم حزمة من المزايا التأمينية إلى جانب المميزات الأخرى لحساب التوفير، وبسعر عائد تنافسي. وقد تم الترويج للمنتج الجديد بحملة إعلانية في مختلف وسائل الإعلام ساهمت في جذب ودائع قدرها ٢.٣ مليار جنيه مصري في سبعة أشهر.

التوزيع المقترح لصافي الربح

يهدف البنك التجاري الدولي إلى تحقيق أعلى قيمة للعملاء والمساهمين على حد سواء. حيث شهد عام ٢٠١٣ زيادة في رأس مال البنك المصدر إلى ٩ مليار جنيه مصري تمويلاً من الاحتياطي العام عن طريق إصدار أسهم مجانية بواقع سهم لكل سهمين بعد موافقة الجمعية العامة العادية في أول يوليو ٢٠١٣. وبناء على ذلك تقدم مجلس الإدارة بمقترح لتوزيع كوبون أرباح بقيمة جنيه واحد للسهم، وزيادة الاحتياطي القانوني بمبلغ ١٣١ مليون جنيه مصري ليبلغ رصيده ٦٢١ مليون جنيه مصري، وزيادة الاحتياطي العام بمبلغ ١.٣ مليار جنيه مصري ليبلغ رصيده إلى ١.٧ مليار جنيه مصري. ويهدف هذا الاقتراح إلى تعزيز قوة المركز المالي للبنك، والذي يتأكد بتحقيق معدل لكفاية رأس المال (وفقاً لمقررات بازل II) بنسبة ١٦.٣٢% (بعد توزيع صافي الأرباح) مقارنة بمعدل ١٥.٧١% بنهاية عام ٢٠١٢.

الشركات التابعة

حققت شركة سي أي كابيتال القابضة نمواً في الدخل المجمع ليصل إلى ١٢١ مليون جنيه مصري بنهاية عام ٢٠١٣ مسجلة ارتفاعاً قدره ٣٣% مقارنة بعام ٢٠١٢. وحققت شركة التجاري الدولي للسمرسة نمواً في الدخل قدرة ٦٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٣% عن العام الماضي، لتحل بذلك المرتبة الثانية لأكبر عشر شركات تعمل في مجال السمرسة في مصر، متقدمة بذلك ترتيبها في المركز الثالث عام ٢٠١٢. واحتفظت الشركة بحصتها من النشاط على المستوى القومي والتي بلغت ١١.٣%.

ونجحت شركة شركة سي أي لإدارة الأصول في الحفاظ على حصتها على المستوى القومي والتي تبلغ ١٠.٥%، كما أنها حققت أفضل عائد على صناديق الاستثمار في الأسهم في عام ٢٠١٣.

قامت شركة سي أي كابيتال بتنفيذ عدد من العمليات الهامة خلال عام ٢٠١٣ وبذلك استحققت جائزة "أفضل بنك استثمار" لعام ٢٠١٣ من المؤتمر العربي للاستثمار Arab Investment Summit، وجاءت في المركز الثالث في تصنيف Thomson Reuters و Dealogic لصفقات الاندماج والاستحواذ المعلنة في الشرق الأوسط في النصف الأول من عام ٢٠١٣.

عام من الجوائز والتقدير

استمر البنك في حصد الجوائز والإشادات الدولية لأدائه المتميز ومكانته المرموقة، وقد عززت هذه الجوائز من مكانة البنك ليظل رائداً لبنوك القطاع الخاص المصرية. ومن هذه الجوائز المميزة:

- ستة جوائز من المؤسسة الإعلامية الدولية Global Finance وهي جائزة "أفضل بنك في السوق المصري" للمرة السابعة عشر، وجائزة "أفضل أمين حفظ فرعي في مصر" للسنة الخامسة على التوالي، وجائز "أفضل بنك في توفير العملة الأجنبية في مصر" للسنة العاشرة، وجائزة "أفضل بنك في تقديم خدمات التمويل التجاري في مصر" للسنة السابعة، وجائزة "أفضل بنك في تقديم خدمات الإنترنت البنكي"، وأيضاً "جائزة أفضل بنك في الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط".
- كما منحته مؤسسة "The Banker" العالمية جائزتين وهما: جائزة "أفضل بنك في مصر" وجائزة "أفضل صفقة لإعادة الهيكلة في مصر"
- وفاز البنك بجائزة Euromoney للتميز عن عام ٢٠١٣ "كأفضل بنك في مصر"
- قامت مؤسسة Global Investor ISF بتتويج البنك التجاري الدولي بجائزة "أفضل مدير للأصول في مصر" للسنة الرابعة على التوالي
- ومنحت مؤسسة EMEA Finance البنك التجاري الدولي جائزة "أفضل بنك في توفير العملة الأجنبية في مصر" شمال أفريقيا"



تقرير مجلس الإدارة - ديسمبر ٢٠١٣ | صفحة 4 من 4

- كما تم تصنيفه بمؤشر فايننشال تايمز لأسواق المال FTSE "Financial Times Stock Exchange" كأفضل بنك في شمال أفريقيا"

نظام الحوكمة

يؤمن البنك التجاري الدولي بأن تطبيق نظام حوكمة فعال هو عماد نجاحه ولذلك يفخر البنك بتبني أعلى مستويات الشفافية وأفضل معايير وتطبيقات حوكمة مجلس الإدارة، ويلتزم مجلس الإدارة بالتنوير المستمر حيث يحرص دوماً على مراجعة وتطوير معايير أداء العمل.

وتقع مسؤولية وضع ومتابعة تنفيذ الإطار العام للحوكمة بالبنك على عاتق مجلس الإدارة واللجان التابعة له وهي: لجنة المراجعة، ولجنة الحوكمة وتقدير المزايا، ولجنة المخاطر، ولجنة البيئة والاستدامة المؤسسية، ولجنة العمليات وتكنولوجيا المعلومات، ولجنة الإدارة التنفيذية، واللجنة العليا للائتمان والاستثمار، ولجنة الشركات التابعة.

يخضع مجلس الإدارة واللجان التابعة له إلى عدة موثيق واضحة ويلتزم بدعم ومساندة ومراقبة الرؤساء التنفيذيين، والمديرين في الوفاء بالمسئوليات والالتزامات المنوطة إليهم. وهناك مجموعة كبيرة من السياسات والنظم الداخلية التي تنظم وتراقب كافة أنشطة البنك على سبيل المثال: الائتمان، والاستثمار، وإجراءات التشغيل والعمليات المصرفية، وإدارة الموارد البشرية متضمنة التعيينات والترقيات، مما ييسر على مجلس الإدارة القيام بمهمته.

ويضم مجلس الإدارة تسعة أعضاء من ذوى الخبرات المتميزة، وتشمل مسئولياته تأكيد العمل المتواصل على متابعة الالتزام بمعايير الحوكمة، وضمان أعلى مستويات الإفصاح والشفافية. ويعمل مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته والتزاماته من خلال أعضائه ومجموعة اللجان التابعة له والمكونة من الأعضاء غير التنفيذيين، وكذلك من خلال مناقشاته واجتماعاته المستمرة والتي وصلت إلى ثمانية اجتماعات خلال عام ٢٠١٣. ويلتزم مجلس الإدارة بالمهام التالية:

- التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة على دراية تامة بمسئولياتهم فيما يتعلق بمفاهيم وأنظمة الحوكمة فضلاً عن المراجعة السنوية لتشكيل مجلس الإدارة والجهات التي يمثلها مراعاة لمبدأ الاستقلالية.
- ضمان نزاهة اختيار الأعضاء الجدد في مجلس الإدارة من جانب لجنة الحوكمة والمكافآت.
- تحديد الأهداف الإستراتيجية والمعايير الأخلاقية التي تحكم أعمال البنك وذلك مع الالتزام بحماية مصالح المساهمين.
- تفعيل الرقابة الداخلية عبر مجموعة من الأنظمة والسياسات والإجراءات طبقاً لمتطلبات الجهات الرقابية وذلك حفاظاً على أصول البنك وخفض المخاطر وتحقيق الأهداف العامة للبنك.
- التأكد من قيام الإدارة العليا بتطبيق السياسات اللازمة منعاً لتضارب المصالح والإشراف على أداء البنك والعضو المنتدب والإدارة التنفيذية والإدارة العليا ضماناً لسير العمل بطريقة أخلاقية تتماشى مع السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد كافة المستندات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح والشفافية التي تحددها الجهات الرقابية أو التي يقوم مجلس الإدارة بتحديدتها من وقت لآخر.

- اعتماد ميثاق الشرف المهني الذي يحكم سلوكيات العاملين بالبنك على مختلف المستويات وذلك من خلال إدارة الالتزام والتي ترفع تقارير دورية إلى لجنة المراجعة. ويتضمن ميثاق الشرف المهني القيم الأساسية للبنك التجاري الدولي ومنها النزاهة في تلبية خدمات العملاء والابتكار والتفاني في العمل واحترام الفرد.

تقرير مجلس الإدارة - ديسمبر ٢٠١٣ | صفحة 5 من 11

Head Office

المركز الرئيسي

وتعكس هذه القيم حرص البنك على خلق ثقافة قوامها أخلاقيات العمل وخلق بيئة عادلة تتسم بالمساواة وتكافؤ الفرص. ويأتي ذلك مع تشجيع الموظفين على إبلاغ إدارة الالتزام عن أية تجاوزات من شأنها الإضرار بمصلحة المؤسسة وفقاً للمعايير الدولية لحوكمة الشركات.

ويقوم البنك المركزي المصري بمتابعة عمليات البنك عن كثب من خلال التقارير الدورية، وتحرص إدارة البنك على تزويده بكافة المستندات اللازمة لتسهيل مهامه. كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالبنك بمتابعة ما تم اتخاذه من إجراءات للالتزام التام بتعليمات وتوجيهات البنك المركزي المصري حول أداء البنك. ويحرص البنك على تطبيق معايير الإفصاح والشفافية حيث تقوم إدارة علاقات المستثمرين بالبنك بتوفير كافة المعلومات اللازمة عن نشاط البنك لكل الأطراف المعنية بكامل الشفافية والوضوح.

إدارة العمليات وفقاً للمعايير الدولية

قام قطاع العمليات في البنك بالتركيز على تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية خلال عام ٢٠١٣ منها تحسين مستوى خدمة العملاء، الارتقاء بالبنية التحتية، وتحسين مستوى الرقابة والتحكم في المصروفات، وإدارة الموارد البشرية بفاعلية. ومن أهم المبادرات الإستراتيجية التي بدأ قطاع العمليات في عام ٢٠١٣ الإعداد لها مشروع "Business Process Orchestration" والذي يعد من المشروعات الرئيسية في البنك وقد تم إطلاقه في عام ٢٠١٣ حيث تم تعيين مدير للمشروع يتمتع بدرجة عالية من الخبرة والكفاءة. وسوف يسهم هذا المشروع في تنظيم العمليات وتوفير البرامج والبيانات التحليلية لكافة العمليات المصرفية مما سيساعد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. كما سيعمل المشروع على توفير التقارير اللازمة عن العمليات الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بها.

لقد تم بذل جهد كبير هذا العام في مجال "استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات" وهذا في ظل الظروف السياسية والأمنية الحالية. ونجح البنك في تشغيل المركز الرئيسي عدة مرات من مواقع بديلة، وأيضاً توفير نفس مستوى الخدمة للعملاء عن طريق شبكة الفروع والقنوات البديلة.

إدارة البيئة والاستدامة المؤسسية

إن تحقيق مبدأ الاستدامة من منظور يرتكز إلى العمل على الحفاظ على البيئة يعد من الركائز الأساسية في استراتيجيات العمل بالمؤسسات متعددة الجنسيات وكذلك عند المستثمرين و مديري صناديق الاستثمار العالمية. وفي هذا الإطار، بدأ البنك في يوليو من عام ٢٠١٢ في أولى خطواته نحو إرساء مبادرة "الاستدامة المؤسسية". وبهذه المبادرة يهدف البنك إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية والنمو الآمن لنشاطه وأرباحه في إطار حفاظه على المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري وحرصه على حماية البيئة. وتتولى د. نادية مكرم عبيد (الوزير السابق لشئون البيئة وعضو مجلس إدارة البنك) مهمة الإشراف على مجريات هذه المبادرة بمساعدة فريق عمل متخصص.

وقام البنك في يناير ٢٠١٣ بتأسيس إدارة متخصصة لتنمية الاستدامة المؤسسية والتي تقع مباشرة تحت مظلة قطاع العمليات لتحمل مهام تنمية وإدارة الاستدامة المؤسسية والتقارير عن جهود البنك المبدولة لتعزيز هذا المجال والتي تشمل تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الموضوعية ومتابعة تفعيل المبادرات المعتمدة بما في ذلك التواصل مع الأطراف الخارجية والتوعية والتدريب على مبادئ الاستدامة المؤسسية.

في مارس ٢٠١٣، وافق كل من المجلس الاستشاري ولجنة تسيير الأعمال الخاصة بالاستدامة المؤسسية على إطار ومبادئ الحوكمة التي تعمل بهما إدارة تنمية الاستدامة بالبنك. كما تم تكوين عدداً من المجموعات من العاملين بالبنك أطلق عليها اسم "Green Teams" والتي تهدف إلى إرساء ودعم الممارسات التي من شأنها تحسين وتنمية البيئة داخل البنك. تعاونت إدارة تنمية الاستدامة مع عدد من الجهات المعنية الداخلية والخارجية في تنفيذ بعض المشروعات التي تحافظ على البيئة في البنك ومنها مشروع تخضير أسطح المباني التي يمتلكها

تقرير مجلس الإدارة - ديسمبر ٢٠١٣ | صفحة 6 من 11

Head Office

المركز الرئيسي

البنك، وزراعة الأسوار الشجرية، ومبادرة الحفاظ على الطاقة، ومسابقات تصميم المناظر الطبيعية والتصوير بالإضافة إلى العديد من حملات عدم التدخين، والترشيد في استخدام الورق وذلك بالتنسيق مع إدارة المشروعات والشئون الإدارية، وإدارة التسويق والاتصال بالبنك. وبدأت إدارة تنمية الاستدامة في العمل على تفعيل نظام تدريجي لإدارة النفايات الصلبة بالتعاون مع الشئون الإدارية. وقامت أيضاً بتنظيم ٣٥ محاضرة بالتعاون مع إدارة التدريب والتطوير تهدف إلى نشر الوعي لدى موظفي البنك بالمركز الرئيسي ومختلف فروع البنك عن أهمية مبادئ الاستدامة المؤسسية، وتطبيقاتها. كما وتهدف الإدارة للحصول مستقبلاً على الشهادة الدولية المعروفة باسم LEED والتي تمنح للمؤسسات الريادية في مجال توفير الطاقة وحماية البيئة.

حلول مالية مبتكرة

يحرص البنك دوماً على توفير احتياجات عملائه وريادته في تقديم الجديد من الخدمات المصرفية المبتكرة حيث أن خدمة عملائه تأتي على قمة أولوياته. قام البنك بتوسع شبكة المراكز المتخصصة في تقديم خدمات التمويل التجاري للصبح ٢٩ مركزاً. ونجحت إدارة البنك في تحويل ٨٩% من عمليات التمويل التجاري لنتم عن طريق شبكة الإنترنت، وأدى ذلك إلى تخفيف العبء على شبكة فروع البنك. كما بدأ البنك بتقديم خدمة جديده لقطاع الشركات الصغيرة لتسهيل إبداعاتهم البنكية عن طريق الصراف الآلي (ATM Deposit Cards) مستهدفة أيضاً تخفيف العبء على شبكة فروع البنك وتحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وعلى صعيد آخر، تم افتتاح أول فرع ذكي تفاعلي للبنك بالمركز التجاري بلاك بول (Black Ball) بمنطقة التجمع الخامس وذلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٣. وتعد هذه التجربة الرائدة خطوة هامة في مجال تقديم الخدمات المصرفية محققاً في ذلك السبق في القطاع المصرفي المصري بتوظيف أحدث الوسائل التكنولوجية والحد من تدخل العنصر البشري. وقد عززت هذه التجربة من مستوى الخدمات المقدمة للعملاء من خلال تواصلهم مباشرة مع مندوبي خدمة العملاء بمركز الاتصال الهاتفي عن طريق قنوات مرئية. كما يوفر الفرع شاشات تفاعلية تقوم بعرض وتوضيح مختلف منتجات البنك، وكذلك توفير خدمات الانترنت البنكية عن طريق توفير حاسبات لوحية مخصصة لذلك.

استمر البنك في تنفيذ إستراتيجية التوسع في شبكة فروعه خلال عام ٢٠١٣، حيث تم افتتاح ١٧ فرعاً جديداً إضافة إلى الشبكة الحالية وأيضاً العمل على تعزيز صورة وعلامة البنك التجارية ومستوى خدمة العملاء وذلك من خلال إجراء التجديدات الشاملة بخمسة فروع أخرى. ويعتبر البنك التجاري الدولي هو أحد البنوك القليلة التي نجحت في زيادة شبكة فروعها خلال عام ٢٠١٣.

كما شهد الربع الأخير من عام ٢٠١٣ إطلاق أول بطاقة تحمل علامة "الفيفا" "FIFA" بالتعاون مع مؤسسة فيفا العالمية وتخصيص خط ساخن لخدمة العملاء الفائزين بالسفر لمشاهدة مباريات كأس العالم من حاملي تلك البطاقات.

تنمية مهارات فريق العمل

يظل الاهتمام بالموارد البشرية من أهم أولويات البنك. وقد كان أهم أهداف إدارة الموارد البشرية خلال عام ٢٠١٣ هو جذب الكفاءات والخبرات اللازمة والمساهمة في تنمية مهارات العاملين الحاليين بالبنك. وتم التركيز أيضاً خلال عام ٢٠١٣ على تحسين مستوى رضا العاملين بالبنك وتحسين السياسة الخاصة بالمكافآت بهدف الحفاظ على الكوادر المتميزة.

التوظيف وفرص العمل الجديدة

وعن مجال التوظيف، انتهج البنك سياسة التركيز على تشجيع الكفاءات الداخلية وترقيهم لمناصب إدارية عليا ومتوسطة. كما حرصت إدارة التوظيف على انتقاء أفضل المواهب من الشباب سواء للعمل أو التدريب بالبنك. وذلك من خلال زيارة الجامعات الرائدة في مصر والمشاركة في ملتقيات التوظيف بصورة مستمرة، مثل ملتقى تقرير مجلس الإدارة - ديسمبر ٢٠١٣ | صفحة 7 من 11



المركز الرئيسي للتوظيف بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ومعرض "Top Employer". وقد قام البنك بتدريب عدد كبير من الكوادر الشابة في فترة التدريب الصيفي خلال عام ٢٠١٣ بعد انتقاء أفضل الكوادر من أرقى الجامعات المصرية. كما تم تطوير برنامج التدريب الائتماني (Credit Internship) والذي تميز به البنك دوماً ليتناسب مع المقررات والمتطلبات الحديثة.

إدارة التطوير والتدريب

تبلور دور إدارة التطوير والتدريب خلال عام ٢٠١٣، حيث ارتكز العمل على الاستثمار في كوادر البنك وتنمية المهارات الوظيفية لديهم. وتضمن ذلك عدد من الأنشطة منها رعاية وتمويل الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الخارج، والتحاق عدد من العاملين بالبنك في كلية الدراسات المصرفية بجامعة

ويسكونسن في ولاية ماديسون بالولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤. وتضمنت مبادرات الإدارة تمويل منح دراسية بكبرى المؤسسات التعليمية وكذلك بعض المؤتمرات الهامة بالخارج.

وقد قامت الإدارة خلال عام ٢٠١٣ بتوفير عدد من البرامج التدريبية والتي من شأنها رفع الكفاءة الإدارية لتنمية مهارات قيادي البنك (Leadership and Management Program LAMP). كما تم تقديم برنامج متخصص لقطاع التجزئة المصرفية يهدف إلى تنمية مهارات وأداء قيادات قطاع التجزئة المصرفية والفروع.

ومن واقع إيمانه بدوره الريادي في القطاع المصرفي، فقد أقدم البنك على التعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة لإنشاء قسم لتدريس العلوم المصرفية بهدف تخريج كوادر شابة على دراية ووعي بالعمل المصرفي مما يعود بالنفع على القطاع المصرفي ككل وذلك بتخصيص مبلغ ٢ مليون دولار لهذا البرنامج.

وعلى صعيد آخر، تم إطلاق عدد من البرامج التدريبية المتخصصة في مجال التمويل التجاري والعمليات موجهة للعاملين بقطاع التجزئة المصرفية، على أن يتم استكمالها في عام ٢٠١٤.

تقييم وتنمية القيادات

قام بالبنك بإجراء تقييم شامل للمهارات الإدارية للمديرين التنفيذيين بالبنك، وتم الاستعانة بأحد أكبر بيوت الخبرة العالمية الرائدة في هذا المجال وهي شركة (SHL) وذلك بهدف قياس وتقييم مدى جدارة الإدارة التنفيذية من خلال مجموعة من السلوكيات الإدارية والتي تدعم كفاءتهم الوظيفية وأسلوبهم في القيادة مما يؤثر على ثقافة وأداء المؤسسة بوجه عام.

المشاركة الاجتماعية في عام ٢٠١٣

تأكيداً على التزام البنك التجاري الدولي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي نحيا ونعمل فيه، يضع البنك تنمية المجتمع ضمن أهم أولوياته ويعمل دائماً على المساهمة الفعالة في رفع مستويات المعيشة والمشاركة في خطط التنمية المستدامة للاقتصاد المصري. وتعرب إدارة البنك التجاري الدولي عن عزيها فخراً بدعم ومساندة مصر في الأوقات العصيبة التي مرت بها البلاد خلال الفترة الماضية وسعادتها بالمرود الإيجابي للجهود المبذولة وتخصيص الوقت والموارد اللازمة بهدف تحسين مجتمعنا.

مؤسسة البنك التجاري الدولي

توسعت أنشطة مؤسسة البنك التجاري الدولي خلال عام ٢٠١٣ في عامها الرابع، فبعد انتهاء اجتماع الجمعية العامة لمساهمي البنك في أوائل عام ٢٠١٣، تم تخصيص دعم مالي قدره ٣٥.٧ مليون جنيه يمثل ١.٥% من إجمالي أرباح البنك وذلك من أجل تعزيز دورها في المساهمات الفعالة الهادفة إلى رفع مستويات الرعاية الصحية وتقديم يد المساعدة للأطفال الأقل حظاً في مصر، عبر تحديث منظومة البنية التحتية للمستشفيات وتزويدها بالمعدات الطبية الضرورية والتكفل بإجراء العمليات الجراحية للأطفال.

تقرير مجلس الإدارة - ديسمبر ٢٠١٣ | صفحة 8 من 11



وفي خلال ٢٠١٣، تضمنت مبادرات مؤسسة البنك التجاري الدولي مساهمات في:

مستشفى سرطان الأطفال "٥٧٣٥٧"

- في يناير ٢٠١٣، استكملت المؤسسة عقد الشراكة مع مؤسسة مستشفى سرطان الأطفال عن طريق تقديم منحة قدرها ٢ مليون جنيه مصري والتي تم استخدامها خلال العام في العديد من الأنشطة الجراحية والعلاجية للأطفال.
- في أواخر عام ٢٠١٣، جددت مؤسسة البنك التجاري الدولي الشراكة مع مستشفى سرطان الأطفال "٥٧٣٥٧" وزيادة الدعم المالي إلى ٣.٥ مليون جنيه. وسيتم توجيه جزءا منه إلى دعم التوسعات المستقبلية للمستشفى بإضافة ٦٠ سرير لاستيعاب الزيادة العددية للحالات، وكذلك الإنفاق على مستلزمات العلاج والتي تتزايد تكلفتها السنوية.

جمعية أصدقاء مستشفيات أبو الريش للأطفال

- في مارس ٢٠١٣، وافق مجلس أمناء المؤسسة على منح دعم مالي بقيمة ١٠ مليون جنيه لإجراء التجديدات الشاملة على مركز طوارئ واستقبال مستشفى أبو الريش للأطفال بالمنيرة ويتم صرف المبلغ وفقاً لتقارير متابعة المشروع. وتعتبر هذه المساهمة أساسية لتطوير جودة الخدمات والرعاية المقدمة للمرضى بالمستشفى.
- وفي نوفمبر ٢٠١٣، تبرعت مؤسسة البنك بدعم مالي إضافي بقيمة ٢ مليون جنيه لجمعية أصدقاء مستشفيات أبو الريش للأطفال لتمويل مصروفات التشغيل السنوي لوحدة الرعاية المركزة.

مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب

- يعتز البنك التجاري الدولي ومؤسسته بكونهما من أبرز شركاء مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب منذ إنشائه حيث تحرص مؤسسة البنك على تقديم الدعم المالي لرعاية الأطفال غير القادرين مادياً
- في يوليو ٢٠١٣، قامت المؤسسة بتقديم منحة قدرها ١.١ مليون جنيه في إطار تطوير العيادات الخارجية للأطفال وتزويده بالأجهزة الطبية اللازمة.
 - في سبتمبر ٢٠١٣، وافق مجلس الأمناء على منح تبرعات بقيمة ١٤ مليون جنيه تخصص لتطوير وتجهيز وحدة الأطفال في المبنى الجديد بمركز أسوان للقلب. وبذلك تكون المؤسسة قد ساهمت في تمويل وحدة الرعاية المركزة وكذلك وحدة العلاج بالمبنى الجديد.
 - خلال عام ٢٠١٣، قامت المؤسسة بتمويل ٥٠ عملية قلب مفتوح للأطفال المدرجين على قائمة الانتظار بتكلفة قدرها ٣ مليون جنيه مصري. وبذلك تكون مؤسسة البنك التجاري الدولي قد ساهمت في إنقاذ حياة ٢٠٠ طفل منذ إنشائها.

مشروع حق الأطفال في الإبصار

دخلت مؤسسة البنك التجاري الدولي في شراكة هامة مع نادي روتاري قصر النيل لدعم برنامج حق الأطفال في الإبصار (CRTS) وذلك بتقديم تبرعات بقيمة ١.٥ مليون جنيه لتغطية تكاليف حوالي ألف عملية جراحية تمت بمستشفى النور للعيون، ومركز رعاية العيون.

مؤسسة جذور للتنمية: قوافل ٦/٦ لفحص العيون

في يوليو ٢٠١٣، أكدت مؤسسة البنك التجاري الدولي شراكتها مع مؤسسة جذور لتمويل تنفيذ ١٢ قافلة للفحص في العيون في المدارس الابتدائية العامة في مصر.



تقرير مجلس الإدارة - ديسمبر ٢٠١٣ | صفحة 9 من 12

Head Office

المركز الرئيسي

ولقد خصصت مؤسسة التجاري الدولي منحة بقيمة ٧٠٠ ألف جنيه لتمويل تلك القوافل في المحافظات التالية: "الجيزة، والقليوبية، والمنيا، وبني سويف، والفيوم" بالشراكة مع مستشفى المغربي للعيون، تستهدف القافلة ٤٥٠ تلميذ في اليوم الواحد ليصل إجمالي عدد المستفيدين من البرنامج إلى ٥,٤٠٠ تلميذاً.

كما قدمت القوافل الطبية الفرصة للمتطوعين من العاملين في البنك التجاري الدولي بالمشاركة في الخدمة المجتمعية ورعاية الفئات الأقل حظاً.

مؤسسة يحيى عرفة الخيرية للأطفال

تعتبر مؤسسة يحيى عرفة من أهم وأقدم شركاء مؤسسة البنك التجاري الدولي. في أواخر ديسمبر ٢٠١٣، وافق مجلس أمناء مؤسسة التجاري الدولي على زيادة التبرع السنوي للمؤسسة ليصل إلى ٢ مليون جنيه وذلك لتشغيل وصيانة ثلاث وحدات للأطفال في مستشفى جامعة عين شمس. بالإضافة إلى المشاركة في إنشاء الوحدة الثانية للأطفال حديثي الولادة

مركز علاج للوجه والفكين في قسم تقويمات الأسنان للأطفال في كلية طب الأسنان جامعة القاهرة

في يوليو ٢٠١٣، وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي على منح دعم مالي بقيمة ٣٠٠ ألف جنيه لمركز ماكسيلو للوجه والفكين بقسم تقويمات الأسنان للأطفال في كلية طب الأسنان جامعة القاهرة. وهو مركز يقدم العلاج بدرجة عالية في تشوهات الفم و تجويف الأنف في الوجه و التشوهات الخلقية في الأطفال حديثي الولادة وتشوهات الوجه الناجمة عن أمراض السرطان. و من المتوقع افتتاح هذا المركز في الربع الأول من ٢٠١٤ و الفريد في تقديم هذا النوع من العلاج للأطفال بجميع أنحاء الجمهورية.

الحملة القومية للمليون بريطانية

ساهمت مؤسسة البنك التجاري الدولي بالتبرع بمليون جنيه مصري في الحملة القومية للمليون بريطانية عن طريق بنك الكساء المصري.

حملات التبرع بالدم

خلال عام ٢٠١٣، نظمت المؤسسة ١٢ حملة تبرع بالدم في المراكز الرئيسية التابعة للبنك بالقاهرة والإسكندرية. وأثمرت تلك الحملات عن تبرع حوالي ٨٠٠ موظف بالدم خلال العام.

التمنية الاجتماعية في عام ٢٠١٣

حرص البنك التجاري الدولي على مدار تاريخه على بذل الجهود في إطار المشاركة المجتمعية والتي من شأنها الارتقاء وتنمية المجتمع وكذلك حث جميع الأطراف ذات العلاقة بالمساهمة المسنولة والدائمة في تلبية احتياجات المجتمع ويعتبر البنك من أحد أكبر المؤسسات المصرفية دعماً لتنمية المجتمع وذلك من خلال انتهاج إستراتيجية واضحة في مجال المسؤولية الاجتماعية. ويتضح ذلك في عدد من المبادرات التي قام بها خلال عام ٢٠١٣.

- الشراكة مع كافة البنوك المصرية تحت مظلة اتحاد بنوك مصر لدعم الاقتصاد القومي ومساندته للخروج من الأزمة الحالية إيماناً من القطاع المصرفي بمسئوليته تجاه الوطن خاصة في ظل الأزمات. وقد تم الاتفاق على مساهمة كل بنك ب ٢% من صافي الأرباح والتي قام مصرفنا بتجنيبها في ميزانية النصف الأول لعام ٢٠١٣. وقد تم الاتفاق على أن يتبنى الاتحاد مع وزارة التنمية المحلية والسادة المحافظين الإنفاق على عملية تطوير بعض المناطق العشوائية وتوفير احتياجاتها الأساسية من شبكات للكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والخدمات العاجلة الأخرى لتوفير حياة كريمة لقاطني المناطق العشوائية

تقرير مجلس الإدارة - ديسمبر ٢٠١٣ | صفحة 10 من 11

المركز الرئيسي
 قام البنك بالشراكة مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة في تطبيق فكرة تدريس الدراسات المصرفية بالجامعة
 من أهم المساهمات المجتمعية الفعالة خلال عام ٢٠١٣ حيث أن البرنامج يتيح للطلبة الفرصة لتصميم
 وتطبيق منهج تعليمي قوي في مجال الدراسات المصرفية وذلك في مختلف المؤسسات التعليمية وقد عزز
 البرنامج فكرة تدريس الدراسات المصرفية في مصر من خلال منح الأبحاث والدورات التدريبية اللازمة.

وتعتبر شراكة البنك مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة من أهم الخطوات التي تساعد في دمج المعرفة العلمية
 اللازمة للعمل بالمجال المصرفي داخل المدرجات الجامعية. وسيتيح هذا البرنامج التعليمي الفرصة للطلبة
 بالجامعة دراسة المناهج المختلفة في مجال الدراسات المصرفية والتي ستساعد على تنمية الفكر الجديد
 في الإدارة وعلى استخدام أساليب خلاقة في التطبيق العملي. كما سيكون البرنامج بمثابة جسر يربط بين
 كلية إدارة الأعمال والكوادر الهامة في القطاع المصرفي بما فيهم أعضاء مجالس الإدارات والمديرين
 التنفيذيين وآخرين.

وانطلاقاً من إيمان البنك التجاري الدولي بأهمية تعريف الأطفال بالقطاع المصرفي، وخاصة باسم
 التجاري الدولي، وتشجيعهم على اكتشاف مهاراتهم الملائمة لمهنتهم المستقبلية، عقد البنك التجاري الدولي
 شراكة مدتها خمس سنوات مع كيدزانيا، وهي مدينة ترفيهية للأطفال تركز على منح فرص للأطفال
 الزائرين للقيام بأدوار للمهن المختلفة بأسلوب تعليمي ممتع. ويفتخر البنك التجاري الدولي بمشاركته في
 هذه التجربة والمساهمة في التنمية المحلية من خلال إبراز المواهب المالية لدى الأطفال وتفعيلها. إن الفرع
 الصغير للبنك التجاري الدولي بمدينة كيدزانيا يمنح الأطفال الفرصة لصرف الشيكات والحصول على
 بطاقات مدينة وسحب أموال "كيدزو" من ماكينات الصراف الآلي المنتشرة بكيدزانيا.

وفي إطار جهود البنك التجاري الدولي لتحقيق تواصل اجتماعي قويا، عقد البنك برنامج شراكة بالتعاون
 مع سينما أي ماكس المتواجدة بالمركز التجاري أمريكانا بلازا لينيح الفرصة للأطفال من الفئات المهمشة
 حضور أفلام تعليمية مدبلجة في مسارح أي ماكس.



عبد